A/37/122
24 May 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

البند ٢٤ (ب) من القائمة الأولية *

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية في حالات
الكوارث والكوارث الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا
وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا

تقرير الأمين العام

١ - في دورتها الخامسة والثلاثين ، لاحظت الجمعية العامة مع القلق في القرار ٣٥ / ٩٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، ما أسفرت عنه سنوات الجفاف المتعاقبة من آثار خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وأرست حكومات البلدان المنكوبة بالجفاف في المنطقة بأن تنظر في انشاء هيئة حكومية دولية تكون مسؤولة عن تنسيق ودعم جهود البلدان لمكافحة آثار الجفاف والكوارث الأخرى . ورجت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة باسناد مسؤولية مساعدة تلك البلدان في المنطقة الى الهيئة السقتصة في المنظومة على أن توفر لها الأموال من التبرعات . وعلاوة على ذلك طلبت الجمعية العامة ايضاً بمئة مشتركة بين الوكالات الى أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال لتقييم الاحتياجات الخاصة بحكومات تلك البلدان وتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية الثانية لعام ١٩٨١ والى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

٢ - وفي الدورة نفسها ، أحاطت الجمعية العامة علماً في القرار ٣٥ / ٩١ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى اثيوبيا (A/35/584) ، ورجت منه ، بالتشاور مع منسق عمليات الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية الأولى لسنة ١٩٨١ ،

والى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ الفقرتين ٢ و ٣ من القرار وفيه من قرارات الجمعية والمجلس المتصلة بالموضوع .

٣ - وفي دورتها السادسة والثلاثين ، أشارت الجمعية العامة في القرار ٢٢١ / ٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ الى قراراتها المذكورين أعلاه والى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٤٨ / ١٩٨١ المؤرخ في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨١ بشأن تقديم المساعدة الى البلدان المنكوبة بالجفاف والى كينيا . ولا حظت الجمعية العامة أيضا تقارير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الى أوغندا (A/36/274) وجيبوتي (A/36/276) والسودان (A/36/277) والصومال (A/36/275) وكينيا (A/36/272) .
وعلاوة على ذلك حدثت الجمعية العامة الحكومات المعنية على مواصلة المشاورات والانتهاج من وضع الترتيبات اللازمة لانشاء هيئة حكومية وطنية ، ودعت الأمين العام الى أن يقوم ، في حدود الموارد الحالية ، وبالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بمساعدة تلك البلدان فى انشاء الهيئة الحكومية الدولية المقترحة . ولا حظت الجمعية العامة أيضا أن الأمين العام قد اتخذ ترتيبات لانشاء وحدة داخل اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي عند توفير المبالغ اللازمة لذلك عن طريق التبرعات ، ثم رجعت من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته المادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، والى الجمعية العامة فى دورتها السابعة والثلاثين ، عن التقدم المحرز فى تنفيذ القرار ٢٢١ / ٣٦ .

٤ - وخلال سنة ١٩٨١ ، سقطت بالمقارنة مع السنتين السابقتين ، اطار كافية على جميع البلدان المذكورة فى قرار الجمعية العامة ٢٢١ / ٣٦ باستثناء جيبوتي وأجزاء من اثيوبيا . وتحسنت حالة الزراعة والغروة الحيوانية تحسنا كبيرا . وقد خفف هذا التطور ، فى الأجل القصير على الأقل ، بعض الضغط عن الامدادات الغذائية وعن البيئة .

٥ - ونظرا الى الاستجابة المحدودة لنداء الأمين العام من أجل تقديم تبرعات ، الذى تضمنته قرارات الجمعية العامة ٩٠ / ٣٥ و ٩١ / ٣٥ و ٢٢١ / ٣٦ ، لم يكن برنامج الأمم المتحدة الانمائي فى مركز يسمح بالمساعدة فى تنفيذ مختلف توصيات الجمعية العامة والهيئة الخاصة فيما يتعلّق بالانماش والتعمير فى الأجلين المتوسط والطويل ، وتطوّر السياسة المتعلقة بالجفاف وجمع الأموال وتمييم النظم المهيمنة المنكوبة بالجفاف . وعلاوة على ذلك لم يتخذ أى اجراء آخر لانشاء الهيئة الحكومية الدولية التى دعا اليها قرار الجمعية العامة ٩٠ / ٣٥ . والتي كانت شرطا سبقا هاميا للقيام بالتدابير المقبلة ، على أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي كان ستممدا ، عن طريق شبكسة مكاتب الميدانية ، لتلقى الطلبات من الحكومات المعنية والمساعدة فى تنفيذها .